معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (253)

تفعيل العلاقات الإقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

الباحث الرئيسى

أ . د . إجلال راتب

ديسمبر 2014

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يونية
2014

موجز

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

قد يكون هذا البحث هو أول عمل تصدى لبحث العلاقة بين مصر ومجموعة دول البريكس وتلمس آفاق تنمية التعاون في مجالات الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بين مصر وهذه المجموعة .

وقد حاول هذا العمل التصدى للمواضيع الهامة الأساسية التالية :

أولاً : محاولة جادة لتحديد هوية هذه المجموعة وماذا يمكن اعتبارها ، هل هذا منظمة دولية أم منظمة اقتصادية دولية أ م جماعة تكاميلية أم هي ملتقي للتعاون الاقتصادى عبر الاقاليم ؟ وقد تم وضع تصور لماهية الجماعة تعبر عن وجهة نظر فريق العمل البحثي ألا وهو أن البريكس يمكن اعتباره " تجمع دولي عابر للاقاليم " Inter regional Community " يسعي لممارسة نفوذ أعضائه ، وهم من بين الدول النامية وأكثرهم ديناميكية وخاصة في مجالي التجارة والمال من أجل تحقيق مصالح مشتركة للدول الأعضاء.

ثانياً : تقديم مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمي المفترض لبيان حدود ممارسته لهذا الدور العالمي المفترض باستخدام الطريقة المعروفة بتحليل SWOT والمتضمن جوانب القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات والتحديات .

ثالثاً : دراسة إمكانية إحداث تغيير في بعض أسس النظام النقدى والمالى العالمي في ضوء ترتيب القوى الاقتصادية والمالية العالمية .

رابعاً : إعطاء صورة عن ملامح النمو في بلدان المجموعة اعتماداً علي بعض المؤشرات الاقتصادية مثل : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه ، كذلك نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في هذا الناتج (زارعة ، صناعة ، خدمات) بالإضافة الي بعض المؤشرات الديموجرافية .

خامساً : دراسة وتحليل الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصاديـة مع مجموعة البريكس وذلك من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية كذلك مؤشرات التجارة الخارجية .

سادساً : وضع تصور لآفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس . .

Abstract

This work dealt with the important subjects as follows :

- Brics group as inter regional community .

- Using SWOT analysis to determine if this community can play a considerable international roll to change some basic bases of the international monetary system .

- Study the economic position of this group of countries, gorss national production, per-capita income, productive structure (industry, agriculture, services) .

- The economic relations of Egypt with this group of countries .

مقدمـة

نبعت فكرة هذا البحث من أن موضوعه لم يتطرق إليه (حسب ما نعتقد) بعد أحد وشدتنا إلى فكرته ما أثير حول أهمية هذه المجموعة من الدول النامية التى استطاعت خلال السنوات الماضية أن تتحقق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو الاقتصادى ، فضلاً عن نجاحها فى تكوين أرصدة كبيرة من الاحتياطيات من النقد الأجنبى. مما مكنها من أن تعتلي مكانة متميزية في الاقتصاد العالمي .

ولان مصطلح البريكس حقق زيوعاً في دوائر الأعمال والمال العالمية منذ عام 2006 أثناء المشاركة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك – هذا بالإضافة الى انتظام اللقاءات علي مستوى رؤساء الدول وتكوين لجان عاملة علي المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية في المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة للمجموعة ، كما تم الاتفاق علي هامش اجتماع قمة العشرين علي إنشاء مصرف للتنمية المشتركة ورأسمال مصرح بـ 50 مليار دولار .

فقد استهوى فريق عمل البحث معرفة هوية هذا التجمع بالنسبة للتجمعات الدولية والاقليمية المعروفة (منظمات دولية أو منظمات اقتصادية دولية أو جماعة تكاملية ..... الخ) . وما هو الدور العالمي المفترض أن تلعبه تلك المجموعة .

ولما كان من أهم أهداف الدراسة هو استشراف آفاق التعاون بين مصر وهذه المجموعة من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر من حيث الاستثمار والتجارة الدولية والذي تم علي أساس فردى أى مع كل دولة من دول هذه المجموعة علي حده ، ومن ثم وعلي هذا الضوء تحديد مسارات التعاون المختلفة مع هذه المجموعة .

الباحث الرئيسي

أ.د . اجلال راتب

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الدولي المتفرغ

يونية 2014

شكر واجب

أتوجه لفريق العمل البحثي بعظيم الشكر والامتنان لما بذلوه من جهد لكى نصل بهذا العمل الى هذا المستوى ، ونأمل أن يكون عوناً ونبراساً للباحثين .

الباحث الرئيسي

(أ.د . اجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

<u>من داخل المعهد</u> :

أ.د / إجلال راتب الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د فادية عبد السلام مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. مصطفى أحمد مصطفى مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د . محمد عبد الشفيع مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د . سلوى محمد مرسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. ثريا محمد محمد حسين معيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. سماح عبد اللطيف معيدة بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط

<u>من خارج المعهد</u>

د . جهاد شريف صبرى المركز الديموجرافى

المحتويـات

م	البيان	رقم الصفحة
	ملخص	
	تقديـــم	
1	الفصل الأول : تجمع البريكس : الهوية والدور ، وإمكانيات التأثي ر فى النظام النقدى والمالى الدولى	
	المبحث الأول : محاولة فى تحديد هوية البريكس	2
	المبحث الثانى : مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمى المفترض	14
	المبحث الثالث : تجمع البريكس فى مواجهة النظام المالى العالمى	18
2	الفصل الثانى : بعض الملامح الأساسية لاقتصاد دول مجموعة البريكس	
	المبحث الاول : بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجموعة :	25
	أولا : المؤشرات السكانية	25
	ثانيا : معدلات البطالة السنوية خلال الفترة (2008-2012)	29
	ثالثا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2008-2012)	31
	رابعا : هيكل الناتج المحلي الاجمالي (الزراعة – الصناعة – الخدمات)	35
	المبحث الثانى : ملامح النمو لدول البريكس	
	أولا: لمحة سريعة حول تكون مجموعة البر يكس	41
	ثانيا: ملامح النمو لدول مجموعة البر يكس	41
	ثالثا: ملامح النمو للإقتصاد المصرى ومدى إمكانية إنضمامها للبريكس	42
		55
3	الفصل الثالث : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس	63
	المبحث الأول :	64
	01 اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبى فى الأسواق الناشـئة ومن بينها مجموعة البريكس	64
	101 الزيادة فى تدفقات الاستثمارات المباشرة من الأسواق الناشئة ومن بينها مجموعة دول البريكس .	65
	201 توقعات بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس	67
	301 موقف الاستثمارات المباشرة لمجموعة البريكس فى افريقيا	70

م	البيان	رقم الصفحة
	المبحث الثانى :	74
	02 علاقات الاستثمار المباشر بين مصر ومجموعة البريكس	74
	2-1 نصيب مجموعة البريكس من اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر	74
	2-2 تطور علاقات الاستثمار المصرية من منظور الاستثمارات الاجنبية لبعض دول مجموعة البريكس :	80
	2-2-1 الاستثمارات الاجنبية فى مصر	80
	2-2-2 موقف الاستثمارات الصينية في مصر خلال الفترة 1990/1/1 الي 2013/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة	81
	2-3 التعاون مع الهند في مجال الاستثمار	84
	2-3-1 الاستثمارات الهندية فى مصر خلال (1970-2006)	85
	2-4 العلاقات مع روسيا فى مجال الاستثمار	89
	2-5 العلاقات المصرية البرازيلية فى مجال الاستثمار	93
	2-6 مراجعة الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر ومجموعة البريكس	95
	المبحث الثالث :	102
	03 علاقات التجارة الخارجية مع دول مجموعة البريكس	102
	103 تطور التجارة الخارجية لمصر مع مجموعة البريكس	102
	04 هيكل الصادرات والواردات بين مصر ومجموعة البريكس	103
	104 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والصين	103
	204 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وروسيا	110
	304 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وجنوب إفريقيا	115
	404 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والهند	122
	504 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والبرازيل	127
4	الفصل الرابع : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس	135
	أولاً: محددات العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي	135
	ثانياً: التعاون والشراكة بين دول البريكس والقارة الافريقية	139
	ثالثاً : فرص تفعيل التعاون والشراكة بين مصر ومجموعة البريكس	149
5	المراجع	170

الفصل الأول

تجمع البريكس :
الهوية والدور ، وإمكانيات التأثير فى النظام النقدى والمالى الدولى

المبحث الأول

محاولة فى تحديد هوية "البريكس" :

ظهر مصطلح "بريك" BRIC لأول مرة على يد جيم أونيل الاقتصادى بمؤسسة الاستثمار الأمريكية "جولدن ساكس" عام 2001 للإشارة إلى أربعة اقتصادات "صاعدة" هى البرازيل وروسيا والهند والصين – حسب ترتيب حروف الكلمة باللغة الانجليزية . وفى عام 2003 تأكد استخدام المصطلح فى تقرير صادر عن نفس المؤسسة ، دالاً على مغزى القوة الاقتصادية للدول الأربعة ، فرادى وجماعة ، ودورها المستقبلى المتوقع فى الاقتصاد العالمى .

حقق المصطلح ذيوعاً فى دوائر الأعمال والمال العالمية ، وفى الأعمال البحثية وتقارير الهيئات الدولية ، لدرجة جعلته ينتقل بالتدريج من حيز الفكر إلى التطبيق ، حيث ناقشت الدول الأربعة فكرة إقامة إطار يجمعها ، أثناء المشاركة فى مداولات "الجمعية العامة للأمم المتحدة" فى نيويورك أواخر 2006 . وانعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول للأطراف الأربعة على هامش قمة "الدول الثمانى الكبرى" (الدول الصناعية السبعة + روسيا) فى العاصمة اليابانية طوكيو عام 2008 ، وتم الاتفاق على دورية الاجتماع على هذا المستوى، حيث اعتبر اجتماع طوكيو القمة الأولى لمجموعة أو تجمع "البريك" . وأعقبه اجتماع القمة الثانى فى روسيا عام 2009 ، تلا ذلك انضمام جمهورية جنوب إفريقيا إلى التجمع فى عام 2010 فأصبح حرف (S) جزءً أصيلاً من المصطلح ، باعتباره الحرف الأول من اسم العضو الجديد بالإنجليزية ، وتحولت مجموعة (بريك) إلى (بريكس) BRICS وحضرت جنوب إفريقيا بهذه الصفة اجتماع القمة الثالثة فى الصين فى العام المذكور 2010 ، وتلتها القمة الرابعة فى الهند عام 2011 ، والخامسة فى جنوب إفريقيا 2012 ، ثم السادسة فى البرازيل أواخر نوفمبر 2013 .

وبالإضافة إلى انتظام اللقاءات على مستوى رؤساء الدول ، تم تكوين لجان عاملة على المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية فى المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة لـ "البريكس" ، كما تم إعداد دراسات وتقارير ذات صلة بهذه المجالات ، تحضيراً لوضع السياسات واتخاذ القرارات داخل "التجمع" . وتطبيقاً لذلك ، ومع إعطاء الأولوية للمجال المالى والتمويلى ، ثم الاتفاق فى قمة البرازيل المشار إليها ،المعقودة على هامش اجتماع "قمة العشرين" ، على إنشاء "مصرف التنمية المشتركة" برأسمال مصرح به قدره 50 مليار دولار ، وإنشاء "مجمع احتياطيات النقد الأجنبى" بقيمة 100 مليار دولار توزع على النحو التالى :

٤١ ملياراً من الصين

18 ملياراً من كل روسيا والهند والبرازيل

5 مليارات من جنوب إفريقيا

.. فما هى طبيعة "البريكس" ؟

للرد على هذا السؤال ، نطرح عدة بدائل أو اختيارات مقترحة ، وأهمها ما يلى :

1- <u>البريكس كمنظمة دولية</u>

والمقصود هنا ليس كونه منظمة دولية عامة أو ذات طابع عالمى ، ولكن منظمة دولية إقليمية ، أو منظمة "إقليمية" وكفى .

يقوم مفهوم "المنظمة الدولية" على ضوءً طبيعة البريكس ، نظراً لتوفر الحد الأدنى للهيكل المؤسسى ، وانتظام الاجتماع على مستوى القمة بصفة دورية كل سنة ، وتوفر خاصية الدفاع عن مصالح أعضائها فى الإطار العام الذى رسمه "ميثاق الأمم المتحدة" الصادر عام 1945 للمنظمات الإقليمية Regional organization .

ولكن من جهة أخرى ، هناك سمات أساسية للمنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمى لا تنطبق على البريكس وفى مقدمتها خاصية القرب الجغرافى Proximity كعامل حاكم لتكوين المنظمات الإقليمية (مثل المنظمات "العريقة" كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة حديثة مثل "منظمة شنغهاى" التى تضم الصين وتركيا وبعض دول آسيا الوسطى ، وأعضاء مراقبين كإيران) . هذا مع العلم بأن هناك منظمات اكتسبت صفة الإقليمية دون أن تتوفر لها الخاصية المذكورة ، اعتماداً على توافر سمات أخرى ثقافية أو لغوية مثلاً مثل منظمة (الفرانكوفون) . يضاف إلى ذلك طابع البساطة أو الهشاشة النسبية المميزة للهيكل المؤسسى للبريكس باعتبارها تنظيماً "فضفاضاً" Loose. لذلك يصعب إطلاق وصف المنظمة الدولية أو الاقليمية على البريكس ، بعموميته ، فهل يمكن إطلاق هذه الصفة بطريقة أكثر تحديداً ؟

2- <u>البريكس كمنظمة اقتصادية دولية</u>

تحاول البريكس ممارسة بعض وظائف المنظمات الاقتصادية الدولية ، بل ويشيع القول بأنها تعمل على إقامة بديل – جزئى – لصندوق النقد الدول والبنك الدولى ، من خلال إنشاء مجمع لاحتياطيات النقد الاجنبى ، وإنشاء بنك للتنمية ، إضافة إلى ما يتردد عن التفكير فى إمكان إيجاد عملة مشتركة تصلح كأداة لتسوية المدفوعات الدولية فى المعاملات البيْنّية ثم على الصعيد العالمى ، إلى جانب الدولار واليورو ، وربما على حسابهما ، وقد يجرى العمل على رفع إحدى العملات المحلية إلى مصاف العملة الدولية المعتمدة فى المعاملات البيْنّية ،

وخاصة الـ (وون) الصينى . فهل يعنى ذلك أن البريكس تعتبر منظمة اقتصادية دولية قابلة للمقارنة مع "مؤسسات بريتون وودز" ؟ يصعب القول بذلك ، وخاصة بالنظر إلى أن (صندوق النقد الدولى) و (البنك الدولى) تم تأسيهما وفقاً لنصوص الانفاقات المنشئة لهما (اتفاقات بريتون وودز لعام 1944) والمحددة لاختصاصات كل منهما ووظائفها المحددة فى إطار بناء نظام نقدى ومالى لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبرغم أن التطورات اللاحقة قد أزاحت من مجال التطبيق بعض – وربما كل – النصوص الأساسية المنشئة لصندوق النقد الدولى بالذات ، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولار الأمريكى فى المعاملات النقدية الدولية وعلاقته بالذهب ، وآلية التغير فى أسعار الصرف ، وبرغم التغير الذى لحق الدور الُمسند إلى (الصندوق) فى إطار النظام الاقتصادى العالمى السائد ، إلا أن كل ذلك لا ينفى الطابع العام اللصيق بمنظمتىْ "بريتون وودز" .

لذا يصعب إلحاق صفة "المنظمة الاقتصادية الدولية" بمعناها المحدد على سيل التخصيص – على غرار مؤسسات بريتون وودز – بمجموعة البريكس ، فهل يمكن مقارنة هذه الأخيرة بحالة منظمة دولية ذات طابع اقتصادى على سبيل العموم ، هى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD ؟ هنا تظهر الاختلافات أو الفروق بين الحالتين كالتالى :

أ – إن "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" ، برغم أنه يمكن اعتبارها بمثابة "ناد" للأغنياء ذوى النظام الاقتصادى "الرأسمالى" فى العالم ، إلا أنها من الناحية القانونية – حسب اتفاقاتها المنشئة والعُرف – تعتبر منظمة "مفتوحة" من حيث المبدأ ، بمعنى أن عضويتها متاحة لكل دولة من دول العالم تنطبق عليها شروط العضوية ، وأما "البريكس" فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هناك – فى الوثائق التأسيسية للبريكس إن وجدت – معايير محددة للعضوية ، وليس واضحاً تماما بالتالى ما إذا كانت العضوية مفتوحة بشكل كامل أم هى مغلقة أو شبه مغلقة ، وإن كانت بعض الدلائل تشير إلى أنها عضوية "شبه مغلقة" ولو على الأقل لكونها تستمد اسمها المختصر من أسماء الدول المؤسسة الأربعة والدول الوحيدة المنّضمة .

ب– ربما لحداثة نشأة البريكس وطابع الغموض النسبى الذى يغلّف أهدافها واختصاصاتها ، وما يتردد بشأنها من اجتهادات متنوعة ، فإنه لا يمكن القطع تماماً بكوْن البريكس "منظمة اقتصادية" بالذات ، إذ تستبطن أنشطتها الاقتصادية الصريحة ميلاً محتملاً على بناء ما يمكن اعتباره تجمعاً دوليا تتجاوز أهدافه واختصاصاته ما هو "اقتصادى" بالمعنى الضيق ، متعّدية إياه إلى أفق استراتيجى أوسع ولع دلالاته إزاء مستقبل النظام المالى والنظام الاقتصادى العالمى .

لذلك نرى عدم انطباق وصف "المنظمة الاقتصادية الدولية " ، سواء فى العموم أو التخصيص على "البريكس" .

3- البريكس "كجماعة تكاملية .."؟ Integrative community

من المعروف طبقاً لأدبيات نظرية التكامل الغربية الأوروبية – كما صيغت فى المؤلف الكلاسيكى لبيلا بالاسّا عن نظرية التكامل الاقتصادى ([1]) – أن هناك خمس مراحل للتكامل اقتصادى ، وفق ما أسفرت عنه الخبرة الأوروبية بصفة أساسية :

أ - التفضيل الجمركى حيث يتم خفض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية .

ب- منطقة التجارة الحرة حيث تتم إزالة الحواجز الجمركية على السلع المتبادلة .

ج- الاتحاج الجمركى ، وفيه تفرض منظومة تعريفية مشتركة إزاء العالم الخارجى.

د- السوق المشتركة ، حيث تتم تدابير حرية انتقال عوامل الإنتاج ، عن العمل ورأس المال أساساً .

هـ- الاتحاد الاقتصادى ، والذى يتم فى إطاره تنسيق ثم توحيد السياسات الاقتصادية عموماً ، والمالية والنقدية خصوصاً ، بما فى ذلك إقامة منطقة نقدية مشتركة ، وعملة موحدة ، مع وضع سياسات اجتماعية متوافقة .

وقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية اتفاقات وترتيبات عالمية أو ذات طابع عالمى لتحرير التجارة السلعية متعددة الأطراف متمثلة فى "الجهات" ثم "النظام المعمم للتفضيلات الصناعية" وكذا تحرير التجارة فى الإطار الاقليمى لمناطق العالم المختلفة فيما يسمى Regional Trade Agreements أو اختصاراً : RTA . وقد واكب الفكر الاقتصادى فى إطار "نظرية التجارة الدولية" التغيرات المشاهدة فى واقع المبادلات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال "النظرية القديمة للتجارة" والقائمة على فرضيات "تقسيم العمل الدولى التقليدى" ومفهوم "المزايا النسبية" ، وما لحقها من تعديلات فى إطار ما يسمى "بالنظرية السويدية" لكل من هيكشر وأولين ، ثم "النظرية الجديدة للتجارة" New Trade Theory فى الإطار المصاحب للتطورات التى شهدتها المفاوضات التجارية الدولية فيما يسمى (جولة أورجواى) التى أسفرت عن إعلان قيام "المنظمة العالمية للتجارة" ، حسب "اتفاقية مراكش" لعام 1994 ، وما بعدها .

---

[1]) تمت ترجمة الكتاب إلى العربية منذ خمسين عاماً ، أنظر :
بيلابالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .

والسؤال الذى يمكن إثارته هنا : هل تعتبر "البريكس" أحد تطبيقات الخبرة التكاملية وفق العرض النظرى والتجريبى المشار إليه .. وإلى أى مدى ؟

ورغم ندرة البيانات حول الوثائق المنظمة لاتفاقات وترتيبات العلاقات البينية فى المجال الاقتصادى ، التجارية منها والمالية وغيرها ، فإنه يمكن القول أن تزايد التجارة المتبادلة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، وخاصة من طرف الصين "كدولة – كمحرك" لاقتصاد البريكس ، إذا صح اعتباره "اقتصاداً " مركباً ، لم يكن ناشئاً عن قوة وتماسك ترتيبات تكاملية مفترضة ، لتحرير تدفقات التجارة السلعية والخدمية وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة ، بقدر ما كان ناشئاً عن "قوة الجاذبية" gravity power التى تشّد الاقتصاد الصينى إلى شركائه فى البريكس ، انطلاقاً من ارتفاع القدرة التنافسية المقارنة للصين ، وما تولدها من مزايا تنافسية ، سعرية وغير سعرية ، إزاء منتجات الشركاء التجاريين والماليين داخل التجمّع . هذا مع العلم بأن القواعد المنظمة للتجارة السلعية والخدمية فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، تكفل تحريراً نسبياً لهذه التجارة فى "البريكس" وغيرها ، وخاصة بالاستناد إلى "قاعدة الدولة الأوْلى بالرعاية" ، والتى تضمن انسحاب المزايا الممنوحة لدولة ما إلى "الدولة الثالثة" ، وكذا قاعدة "المعاملة الوطنية" التى تكفل عدم التمييز فى الأسواق المحلية للدول الأعضاء .

لا يعنى ذلك أن القاعدتين السابقتين تحققان بصفة تلقائية ارتفاع حجم التجارة المتبادلة ، ولكنها تمارسان تأثيرهما فى حالة توفر الشروط الضرورية والكافية لزيادة التجارة المذكورة، من خلال ما أطلق عليه جاكوب فانير "بالأثر المنشىء للتجارة" عوضاً عن "الأثر التحويلى"، كما هو متداول فى الأدبيات التقليدية لنظرية الاتحادات الجمركية .

إن قوة الاقتصاد الصينى التنافسية ، تمنحه القدرة على التغلغل والاختراق فى الأسواق الأجنبية ، عضواً كانت فى البريكس أو لم تكن ، وإزاء ذلك كانت هذه القوة التنافسية تكفل للصين قدرات عالية للوصول إلى أسواق كبرى تنافسية كالولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها محطات وصول (destinations) تقليدية للصادرات الصينية ، فإنها من باب أوْلى تمنحها مقدرة أكبر على التغلغل فى أسواق جديدة وأقل تنافسية نسبيا مثل روسيا والبرازيل ، وربما الهند، وخاصة فى ضوء تسهيلات متوقعة لائتمان الصادرات export credit .. ولا ننسى هنا ما يمكن أن ينشأ عن ميزات فى هذا الجانب ، بفعل إنشاء بنك التنمية المشتركة للبريكس .

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن نمو التجارة المتبادلة داخل البريكس ، وخاصة بفعل قوة الدفع المنبثقة من "المحرك الصينى" ، يتحقق بفعل مزيج الآثار المنشئة والآثار التحويلية للتجارة ، ولا نستبق "الأثر التحويلى" ، فى ضوء عدم وجود توجه ما إلى اقامة "اتحاد جمركى" بين أعضاء البريكس بما يفيد من حائط تعريفى موحد منخفض نسبياً إزاء مجموعة الدول غير الأعضاء ، أى "بقية العالم" . وربما يزيد هذا الأثر التحويلى فى حالة قيام أعضاء البريكس بوضع "قواعد للمنشأ" تضع سقوفاً للمكون المحلى للسلع المتبادلة فى إطار المبادلات التجارية البيْنية ، مما يضع مزيداً من القيود أمام المنتجين الخارجيين .

فى ضوء ما سبق ، لا يمكن اعتبار البريكس فى الوقت الراهن جماعة تكاملية بالمعنى المعروف فى الاقتصاد الدولى أو نظرية التكامل والتجارة الدولية ، ومن الممكن أن تتحول إلى ذلك فى المستقبل ، غير أن المؤشرات المتاحة حول أهداف واختصاصات الأجهزة العاملة فى البريكس لا توحى بهذا التحول فى الوقت الراهن . ويصعب تماماً التنبؤ بإمكان التحول المستقبلى إلى جماعة تكاملية تامة على غرار "الاتحاد الأوروبى" نظراً للاختلاف التامّ فى الظروف المحيطة ، مقابل إمكان استشراف الانتقال إلى تجربة ترتيبات أو اتفاقات ذات طابع تكاملى ، مما تسمح به "منظمة التجارة العالمية" بشروط معينة ، فى حالة إنشاء "منطقة تجارة حرة" أو "اتحاد جمركى" ، وربما "سوق مشتركة" ... من يدرى ؟ .

ويمكن القول إن الوضع الراهن والمتوقع للبريكس ، فى ضوء ما تحققه من نجاحات فى تحرير التدفقات المتبادلة ، بفعل " المحرك الصينى" أساساً ، كما أشرنا أكثر مرة ، قد لا تجعل الحاجة ماسة إلى وضع ترتيبات تنظيمية للتحرير ، على نحو منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركى ، إلا إذا خّف تأثير المحرك الصينى مستقبلاً ، مع الانخفاض المتوقع فى معدلات النمو للصين والهند وروسيا وفق بعض الإسقاطات المستقبلية المحدّثة .
أما طالما استمرت قوة مفعول الدينامية المتولدة من النمو المرتفع والحجم الكبير للاقتصاد الصينى ، فإننا لا نتوقع المزيد من الترتيبات التكاملية . ولنتذكر هنا أن المنطقة العربية قد حققت إنجازاً مؤسسياً ملموساً بإقامة "خطة التجارة الحرة العربية الكبرى" منذ يناير 2005، عبر إزالة الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع المتبادلة ، باستثناء قوائم سلعية محددة من قبل الدول الأعضاء (20 دولة) وتحفظات على التحرير فى المواسم الزراعية ، ولكن مع تعثر واضح فى اتخاذ الإجراءات التشريعية والمؤسسية الضرورية لإزالة الحواجز غير الجمركية ، وتحرير تجارة الخدمات ، واعتماد منظومة موحدة لقواعد النشأة إلى غير ذلك .

ومع الوعى الآثار الناجمة عن هذا التعثر فى إفقاد "منطقة التجارة الحرة" شطراً مهماً من فاعليتها الكامنة ، إلا أنه يصعب إغفال الدلالة الإيجابية لتكوين هذه المنطقة مؤسسياً .
ورغم هذا الطابع الإيجابى "لحدث" تكوين "المنطقة" فإن المؤشرات الرقمية المتاحة لا تدل على توسع فعلى للتجارة المتبادلة يتوازن مع منظومة الإجراءات المتفق عليها لإزالة الحواجز الجمركية . ويعود ذلك بصفة اساسية إلى افتقاد "القطب المحرك" أو "قوة الجاذبية" الناجمة من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى ، ومن الحجم الكبير لعدد من الاقتصادات القطرية العربية ، وخاصة مصر ودول الخليج والجزائر . وربما يشكل هذا البعد الدرس الأساسى المستخلص من خبرة البريكس فى النجاح على طريق تحرير التجارة بدون ترتيبات تجارية معينة ، نظراً لوجود وفاعلية "المحرك الدينامى" للتوسع فى المعاملات المتبادلة .

4- البريكس كرابطة تكاملية "عميقة" .. integrative Association

إن لم يكن البريكس جماعة تكاملية بالمعنى المحدد ، فهل تمثّل رابطة تكاملية تتجه إلى التعمق ، بالامتداد الرأسّى من التجارة إلى الإنتاج ، على غرار الآسيان Association of Asian Nations أو (رابطة دول جنوب شرق آسيا) ؟ هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين البريكس والآسيان .

أهم أوجه الشبه هو توّفر ما يسمى فى كتابات الاقتصاد التنموى ، وخاصة منذ جونار يردال، بأقطاب النمو . وأهم أقطاب النمو فى البريكس ، كما أشرنا ، هى الصين .

أما أقطاب النمو فى الآسيان فهى متعددة ، وإن تكن صغيرة الحجم نسبياً بالمقارنة مع أعضاء البريكس ، وفى مقدمة هذه الأقطاب كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، مع إمكانية فى حدود معينة لكل من تايلاند والفلبين .
أما أهم أوجه الاختلاف فهو أن الآسيان يمثل تجمعاً "إقليمياً" بالمعنى المحدد ، إذ يقوم على رابطة الجوار الجغرافى الوثيق بحكم الانتماء إلى منطقة قارية واحدة (جنوب شرق آسيا) ، وليس هذا فقط ، بل هناك روابط تاريخية وثقافية متنوعة ، بعضها قديم ، وبعضها جديد ، بل مع انتشار الأقليات من الأصول الصينية فى عديد من البلدان المعنية ، ولاسيما ماليزيا وسنغافورة . وهكذا يلاحظ التقارب الحضارى بين أعضاء الآسيان ، بالإضافة إلى تشاركها فى طبيعة النظام الاقتصادى القائم على اقتصاد السوق والقطاع الخاص ، وروابطها الوثيقة ذات الطابع "الاعتمادى" تجاه الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان .

وهناك اتفاقات عديدة تؤسس لروابط منظمة ومتجددة بين الآسيان وكل من هذه الأطراف ، وخاصة الاتحاد الأوروبى ، من خلال اجتماعات دورية على مستويات متعددة للجانبين . ومن هنا لاحظنا اتجاه دول الآسيان إلى بناء علاقات اقتصادية متبادلة ذات طابع استراتيجى، وإدخال سمات "التكامل العميق" ممثلة فى ربط توسع التجارة بأواصر التخصص الانتاجى على مستوى شبكات الإنتاج المدوّل وعناقيد التصنيع ، مثل ما يسمى بعمليات "التعاقد من الباطن" بين الشركات الكبرى فى دول معينة مثل كوريا وموردیها الفرعين الكُثْر فى دول أخرى ، وأنشطة الإمداد بالمدخلات من مصادر خارجة متعددة فيما يطلق عليه البعض "التعهيد" outsourcing .

ومقابل التقارب الحضارى والتوجه إلى التكامل العميق فى الآسيان ، نجد أن هذين الأمرين هما ما تفتقدهما البريكس بالذات ، وقد توحى الطبيعة الفضفاضة للبريكس باقتراح نمط آخر لهوية البريكس ، اقل إحكاماً مؤسسياً وأدنى من حيث الرتبة التكاملية .

5- البريكس كملتقي للتعاون الاقتصادى عابر الأقاليم

تغرى بعض أوجه التماثل بالمقارنة بين البريكس وآبك Acia – Pacific (APEC) Economic Cooperation Forum أى ملتقي (أو منتدى) التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا – المحيط الهادى فكلاهما "عابر للأقاليم " إذا صّح التعبير – Trans regional إذ يضم (آبك) دولاً تنتمي إلى مناطق جغرافية متباعدة لا يجمعها سوى أنها تقع في القارة الآسيوية وعلي الشاطئين المتقابلين للمحيط الهادى (أو الباسيفيكي) : من الولايات المتحدة مروراً بالصين وانتهاء باليابان – ويضم البريكس أعضاء ينتمون إلى قارات ثلاث في كل من نصف الكرة الغربي والشرقي ، أو علي تخدم العلاقة بين قارتين ، تخوم حيث تبرز الصين والهند كدولتين – قارتين وعملاقي القارة الآسيوية (العجوز) . وتقف روسيا على التخوم المشتركة بين آسيا وأوروبا (أو راسي ا) . ويمثل الغنى بموارد الطاقة الغازية بينما تميد البريكس قارة أمريكا اللاتينية من خلال البرازيل ، ومن القارة الإفريقية من خلال جمهورية جنوب إفريقيا .

بيْد أن التباعد الجغرافي الذي يسم تجمع آبك قد وفر الأساس لبناء علاقة تكاملية أولية من خلال التوجه إلي بناء (منطقة تجارة حرة – إنتاجية) تجمع بين كل من المدخل التجارى ومدخل يقسم العمل الانتاجي ، بينما يعمق التباعد الجغرافي في حالة البريكس الفجوة المانعة – حتى الآن – من التخصص ، فى مقابل بناء روابط تجارية ومالية وإنتاجية وثيقة بين

أعضاء بريكس الكبار وفي مقدمتهم الصين ، ودول من خارج البريكس تماماُ وفى مقدمتها الولايات المتحدة ،

وهنا تبرز الثنائي (الصين – الولايات المتحدة) التى ربما اشتط البعض فجعل من التكوين المزدوج كائناً واحداً باسم Chin America ، وخاصة بفعل اتساع حجم التبادل التجارى وعظم الفوائض المالية الصينية في الولايات المتحدة (أكثر من 2 تريليون دولار) حيث كانت هذه الفوائض من بين أهم العوامل التى مكنت أمريكا لتجاوز عنق الزجاجة خلال (الأزمة المالية العالمية) لعامي 2008-2009 .

والمهم أن البريكس تجمع منفتح بطبيعة تكونيه وهدفه الضمنى الكبير علي السعي نحو تغيير أسس النظام الاقتصادى العالمي ، كعملية تاريخية معقدة ، ولو من خلال تغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولى .، كل ذلك بعكس آبك الذي هو بطبيعة تكوينه أيضا قوة محافظة في إطار النظام الاقتصادى العالمي القائم ، على الأقل بحكم كون أحد أهم أعضائه هي الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة العظمى الوحيدة في الحقبة التاريخية الراهنة .

6- البريكس كمنتدى وتجمع عام

إذا كان يكن البريكس في الوقت الراهن ادنى من حيث الرابطة التكاملية من آبك ، فهل هو أقرب الي منتدى وتجمع عام مثل ما ذكر في أوائل الألفية عن (تجمع الدول المطلة على المحيط الهندى) ؟

تبدو الإجابة أيسر منالاً في هذه الحالة ، فالتجمع الأخير وإن اتجه باتجاه خلق علاقة استراتيجية ذات طابع سياسى دولي يقبل أساساً بتطلع الهند إلي بناء مركز دولي فرعي مهيمن ، إلا أنه لا يتضمن إمكانية التحمل بدور وظيفي في مضمار بناء علاقة تكاملية محددة ، ولذا يبدو البريكس أقوى في إمكاناته المؤسسية والحركية ، بما لا يدع مجالاً للمقارنة ، مع تجمعات ومنتديات من طراز " تجمع الدول المطلة على المحيط الهندى " .

.... مما سبق نكون قد انتهينا من تجربة طريقة " الاستبعاد " إلي عدم اعتبار البريكس أيا من الصور الستة السابقة للهوية المؤسسية : منظمة دولية ، منظمة اقتصادية دولية ، جماعة تكاملية ، رابطة تكاملية ، ملتقي للتعاون الاقتصادى ، أو منتدى ، فماذا يكون البريكس ؟ أو إلى أى من صور الهوية التنظيمية ينتمي أو يقترب ؟

البريكس ... ما هو ؟

في ضوء ما سبق ، يمكن تقديم محاولة مقترحة في التعريف الجامع المانع للبريكس علي النحو التالي :

البريكس هو تجمع دولي عابر للأقاليم interregional Community ، يسعي لممارسة نفوذ أعضائه ، وهم من بين الدول النامية وأكثرها ديناميكية وخاصة في مجالي " التجارة والمال ، من أجل تحقيق مصالح مشتركة معينة للدول الأعضاء ، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولي ، دون المساس بالهيكل الأساسي لتوزيع القوة في النظام الاقتصادى العالمي الراهن .

مثل هذا التعريف يقوم بوظيفة الجمع والمنع ، أو الإثبات والنفي ، كما يلي :

١ -يجمع أو يثبت صفة التجمع الدولى ، ويستبعد أو ينفي كونه منظمة دولية تامّة .

٢ -يتضمن أو يثبت هدفين أساسين للتجمع وأعضائه فرادى :

أ -تحقيق مصالح أو منافع مشتركة للدول الأعضاء ، في المجال الاقتصادى تحديداً عاماً ، وفي التجارة والمال بصفة خاصة .

ب- السعي الي تغيير بعض شروط التجارة العالمية والنظام النقدى والمال العالمي ، من خلال العمل علي إصلاح منظمة التجارة العالمية ، عبر جولات التفاوض الوزارية المجمدة عملياً عند " جدول أعمال الدوحة للتنمية " المحدد في ذلك الاجتماع الوزارى بالدوحة عام 2001 ، ومن خلال كسر احتكار صندوق النقد الدولي لاحتياطيات السيولة الدولية المتاحة للبلدان النامية ، وكسر احتكار البنك الدولي لقيادة عملية تمويل الإصلاحات الهيكلية وخاصة للاقتصادات النامية بمختلف فئاتها الفرعية ، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

3- يمنع التعريف المذكور أو ينفي – سعي البريكس الى المساس الجوهرى بالهيكل الراهن لتوزيع القوة في اطار النظام الاقتصادى العالمي ، والنظام الدولي عموماً . ولا يستغرب هذا النفي في ضوء اعتبار القوى المحركة للبريكس على تنوع نظمها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، الصين والهند وروسيا ، غير ذات مصلحة في زعزعة الأركان المستقرة للنظام الاقتصادى العالمي : فالصين أكبر دولة مصدرة للمصنوعات في العالم وأن أسواقها التجارية والمالية الأساسية تقع في العالم الرأسمالى والغربي وخاصة الولايات المتحدة . أما الهند فيرتبط تطورها الاقتصادى وفق المسارات الراهنة في العمل علي التوجه التصديرى للصناعة بدلا من " احلال الواردات " والمشاركة في ثمار التقدم العلمى والتكنولوجي العالمي في

المجالات الحاكمة للتكنولوجيا الرقمية للمعلومات والاتصالات ، والتكنولوجيا النووية وبحوث مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الغذاء والطب ، والهند في التحليل الأخير هي الموئل الأكبر للكتلة الكبيرة من الفقراء في آسيا والعالم ، وذات أكبر حجم للسكان في الكرة الأرضية .

أما روسيا فقد خرجت من دور " النقاهة " التى أعقبت انهيار " الاتحاد السوفيتي " ، ونحاول أن تعالج ما تخلف من جراح ، وتداويها بالحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياُ ومستقرة عبر الزمن ، من خلال تجارة البترول والغاز الطبيعي للدول المستهلكة الكبرى في أوروبا والشرق الآسيوى ، مع محاولة الحفاظ على القوة العسكرية الموروثة من الاتحاد السوفيتى في مجالى الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية ، لاسيما الأسلحة النووية الممولة بالصواريخ البالسيتية عابرة القارات ، كأداة ردعية وربما قتالية في غمار الأزمات المتجددة ، مثل أزمة أوكرانيا في 2014 .

أما البرازيل وجنوب افريقيا فإنهما من " الدول متوسطة القوة " على مستوى النظام الدولى، ومن القوى الإقليمية الرائدة في المنطقة القارية التى تقع فيها كل منهما ، وليس واردات العمل على تغيير الأسس المستقرة حتى الآن لهيكل النظام الدولى .

كل هذا ، مع العلم بأن أعضاء البريكس هم في طليعة القوى المرشحة للعب دور عالمي رئيسي في المستقبل ، لبناء نظام دولى تعددى Multilateral ومتعدد الأقطاب – Multi polar . وتشير بعض الإسقاطات في هذا المجال علي سبيل المجازفة الفكرية إلى انه من المتوقع مثلاً أن تحل الصين محل الولايات المتحدة بأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2005 ، وأن تلحق الهند بالولايات المتحدة بحلول عام 2050 ، وان يكون الاقتصاد البرازيلي في العام الأخير ، أكبر من الاقتصاد الياباني ، ويصبح اقتصاد روسيا أكبر من ألمانيا ([1]) .

هذا وان عملية التحول التاريخية المنتظرة هى التحول من عالم " تجزيئى و "وأحادى القطب " إلى عالم تعددى ومتعدد الأقطاب ، ومن يدرى ؟ ربما عالم بدون أقطاب أصلاً في المستقبل البعيد لتتحقق " الدمقرطة " الكاملة للعلاقات الدولية ، إن هذه العملية سوف تشهد حركة

---

[1]) John Hawkswothe and Gordon Cooksan, The World in 2050 , Beyond the BRJCS : ABroader look at Emerging Market Growth Prospects , Price water house Cooper, 2008